مجلة جامعة الملك سعود، م ٥، الآداب (١)، ص ص ١١٩-١٤٤ (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية

سمير شريف ستيتية

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

(ورد بتاريخ ١٤١٠/١١/١٧هـ، وقُبل للنشر بتاريخ ١٤١٢/١/٢٦هـ)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى تفسير ظاهرة التنوين في اللغة العربية تفسيرًا يعتمد على المعطيات اللسانية، ومن ضمنها مقررات علمي الأصوات والتراكيب. وقد استعرض الباحث المحاولات التي قام بها عدد من الباحثين المعاصرين من عرب ومستشرقين، وأبرز حججهم وأدلتهم وناقشها، ثم استقر على رأي خاص به في تفسير هذه الظاهرة.

قسمت هذه الدراسة إلى حقول فرعية هي: الاسم والتنوين، التنوين والتنكير، التنوين والحذف، والتنوين والجموع. وقد استعرض الباحث في هذه الحقول ما قاله النحاة القدامى واللغويون المعاصرون في مسائل هذه الحقول. ثم انتقلت الدراسة إلى إبراز التفسير الجديد لظاهرة التنوين، ذلك التفسير الذي يعتمد على تفسير الظاهرة باعتبارها إحدى معطيات التركيب، وأنه لا يصح تفسير هذه الظاهرة بمعزل عن التركيب. وقد كان من أهم نتائج هذا البحث أنه قدم عددًا من المعاني للتنوين في اللغة العربية، مما لم يرد شيء منه في الدراسات السابقة. وقد فسر البحث لماذا لا تقترن ظاهرة التنوين بلام التعريف جنسية وعهدية.

تحتل ظاهرة التنوين مرتبة ثانوية في الدرس النحوي. فعلى الرغم من أنها من المسائل التي تستهل بها كتب النحو عادة، فإنها لم تحظ بقدر كبير من عناية النحاة. لقد جعلوها — بصورة عامة — من علامات الاسمية، فقال ابن مالك يلخص هذه العلامات:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

وحتى عندما كان النحاة يعرضون لهذه الظاهرة في باب الممنوع من الصرف، كانوا يعالجونها على أساس أن سقوطها من الاسم طارىء محدود، وعارض مشروط، ولم يعالجوا الظاهرة بصورة جذرية.

وفي العصر الحديث، اجتهد بعض الباحثين في تفسير هذه الظاهرة، فوقف كل منهم على جانب من جوانبها، من غير أن تنال منهم تفسيرًا شاملاً. فهذا المستشرق بروكلمان يرى أن أداة التنكير في العربية الجنوبية هي التمييم، وأن أداة التنكير في العربية الشمالية هي التنوين.(١) ويذهب إلى هذا الرأي، أو قريب منه، المستشرق برجسترسر الذي يرى أن التنوين في العربية يقابل التمييم في الأكدية والسبئية.(٢) ولكنه يذهب إلى احتمال آخر مؤداه «أن التنوين، وإن كان علامة التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم. وإنا نرى للتمييم آثارًا من معنى التعريف في الأكدية العتيقة.»(٣)

ويمكن تلخيص الاحتمالات البارزة في تفسير التنوين، عند هذين المستشرقين بما هو آت:

١ ـ يحتمل أن يكون أصل التنوين هو التمييم، أي ربما كان التنوين ينطق في الأصل ميما، ثم تطور ليصبح نونا في العربية الشمالية، وبقي على حاله في العربية الجنوبية.

٢ ـ ربما كان التنوين علامة للتنكير بدليل كونه كذلك في السبئية.

٣ ـ يحتمل أن يكون التنوين قد استعمل للدلالة على التعريف في الماضي السحيق، ثم تطور ليصبح في العربية الشمالية علامة للتنكير.

وبقيت مسألة احتمال التلازم بين التنوين والتنكير قائمة حتى يومنا هذا. وقد كان

---

(١) رمضان عبدالتواب، *اللغة العبرية* (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٧م)، ص١٥٠.

(٢) جوتلف برجستراسر، *التطور النحوي للغة العربية* (القاهرة: مطبعة السماح، ١٩٢٩م)، ص١٧.

(٣) برجستراسر، *التطور النحوي*، ص٧٧.

إبراهيم مصطفى رائدًا في معالجة هذه المسألة بصورة واسعة في كتابه *إحياء النحو*. وسنعرض لرأيه بالتفصيل في موطن لاحق من هذا البحث، إن شاء الله.

ومع تقديرنا لما يمكن أن تحمله الآراء السابقة من أهمية، فإنها مازالت غير قادرة على تفسير الظاهرة تفسيرًا تركيبيًّا. نعم يحتمل أن يكون التمييم هو أصل التنوين، ويحتمل ألا يكون. وحتى عند التسليم بأن التنوين في الأصل تمييم، فليس في هذا أكثر من تفسير لتحول الميم إلى نون (التنوين نون في النطق.) أما إطلاق القول إنه كان علامة لتنكير الأسماء، فغير سائغ، لكثرة شواهد النقض ضده. وكذلك إن قيل إنه علامة تعريف مطلقًا. وسنأتي على ذلك في بيان لاحق مفصل.

وقد اطلعت على دراسة عن *ظاهرة التنوين في اللغة العربية*،(٤) لكنني أرى أن تلك الدراسة لم تضف شيئًا ذا بال إلى الموضوع، ومع ذلك فإنها تمثل قناعة علمية بأن هذا الموضوع يستحق أن يعاد النظر فيه، حتى نصير فيه إلى رأي نتجاوز به حد النظر التقليدي.

وحتى نقف على أبعاد المشكلة بصورة صحيحة، علينا أن نستعرض المسألة بالصورة التي تعرضها كتب النحو، لنبني على ذلك تصورنا في ضوء المعطيات اللسانية، ومن جملتها مقررات علم التراكيب.

قسم النحاة التنوين — بحسب الشهرة وكثرة الدوران — قسمين رئيسين، فقسم مشهور تتمثل به ست وظائف للتنوين، وسموا كل وظيفة قسما، وتلكم هي: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، والتنوين الغالي. وأما القسم الآخر فغير مشهور، ويشمل: تنوين الضرورة، وهو اللاحق بما لا ينصرف، واللاحق بالمنادي المبني على الضم كقول الأحوص:

---

(٤) عوض المرسي جهاوي، *ظاهرة التنوين في اللغة العربية* (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢م).

سلام الله يا مطرٌ عليها ولـيس عليك يا مطر الـسلام

وتنوين الشذوذ، كقول بعضهم: «هؤلاءٍ قومك،» وتنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلاً عاقلةً لبيبةً، فتحكيه بتنوينه.(٥)

الاسـم والتنويـن

قلنا إن النحاة يجعلون التنوين علامة من علامات الاسمية. ولكنهم عندما رأوا التنوين يتلبس أسماء، وتتأبى عليه أسماء أخرى، فقد اضطروا أن يقسموا الأسماء قسمة أخرى، فما كان يقبل التنوين جعلوه متمكنًا من اسميته، وما تأبى على التنوين عدوه غير متمكن من اسميته. قال الأشموني: «تنوين الأمكنية، ويقال: تنوين التمكن، وتنوين التمكين، كرجل وقاض. سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.»(٦) وهذا الذي ذهب إليه الأشموني يعني ما يلي:

١ ـ أن الأسماء التي يدخلها ما سمي بتنوين التمكين راسخة في اسميتها، متمكنة من باب الأسمية أكثر من سائر الأسماء، فهي أولاً معربة، ولا يتأتى إليها البناء من مدخل. وهي ثانيًا، لم تكتف بالإعراب فتميزت بمميز آخر، وهو كونها مصروفة يتلبس بها التنوين، فتميزت بذلك من الأسماء الممنوعة من الصرف. وقد جعل تنوينها دليلاً على ذلك التمكن.

---

(٥) جعل أبو حيان النحوي التنوين سبعة أقسام، هي الستة المذكورة في القسم المشهور، وأضاف إليها «تنوين الاضطرار،» هكذا سماه. انظر شرحه لألفية ابن مالك، وعنوانه: *منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك*، بتحقيق سدني جلازر (نيوهيفن: الجمعية الاستشراقية الأمريكية، ١٩٤٧م)، ص٤. وأما قسمة التنوين إلى مشهور وغير مشهور، فقد أخذناها من علي صدر الدين المدني في كتابه: *الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية*، وهو مخطوط وعندي منه نسخة أصلية في مكتبتي الخاصة، انظر ص٣ من المخطوط المذكور.

(٦) علي بن محمد الأشموني، *شرح الأشموني*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥٥م)، جـ١، ص٢٣.

٢ ـ جعل الأشموني، وسائر النحاة قبل وبعد، عدم الشبه بين هذه الأسماء والأفعال سبب صرفها وتنوينها، وذلك واضح من قوله: «لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.» وإنما يتحقق شبهها بالفعل — حسبما يرون — بوجه من الوجوه المعروفة في كتب النحو بأنها «موانع الصرف،» وخصصوا لها بابًا من أبواب النحو. قال إبراهيم مصطفى في رد هذه الدعوى: «وأما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل، فلو صح لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة من اسم فاعل واسم مفعول، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه، حتى عدها جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل.»(٧)

٣ ـ لقد جعل النحاة، ومنهم الأشموني، التنوين في (قاض) و (رام) و (داع) تنوين تمكن. وفرقوا بين التنوين المتلبس بهذه الأسماء، والتنوين المتلبس بـ (جوار) و (غواش)، فهو في هاتين الكلمتين، وما كان نحوهما، تنوين عوض عن الياء المحذوفة.

ولاشك في أن التنوين في (قاض) وما كان من بابها، ليس عوضًا عن الياء المحذوفة، كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، بدليل اجتماع التنوين والياء معا في هذه الكلمات في حال النصب، فتقول: لقد كان قاضيًّا عادلاً، وراميًا ماهرًا، وداعيًّا إلى الله.

وعلى ذلك، فنحن على وفاق تام مع النحاة في عدم كون التنوين في (قاض) عوضًا عن ياء محذوفة. ونرى أن الياء قد حذفت بسبب سقوط حركة الياء، ثم تحولت الضمة إلى كسرة لمماثلة كسرة الضاد، ثم أصبحت الكسرتان ياء مدّ، فصارت الكلمة (قاضين) نطقًا، ثم قصرت ياء المدّ، فأصبحت (قاض).

لكن، كيف يصح القول بتمكن أسماء معربة من اسميتها دون أسماء أخرى؟ ما الفرق بين (محمد) و (عثمان) من حيث درجة تحقق الاسمية لكل منهما؟ هل امتناع الاسم الثاني وتأبيه على التنوين سبب كاف ليجعله أدنى حظًا، وأقل تحققًا من اسميته؟ إن الأسماء

---

(٧) إبراهيم مصطفى، *إحياء النحو* (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م)، ص١٦٧.

تكتسب اسميتها من مرجعيتها الدلالية semantic referent . فالاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ومعراة عن الزمن في أصل الوضع . هذا هو شأن الاسم، ولذلك، فإنه يكتسب تمكنه من اسميته من دلالته على مرجعه، لا من تنوين يتلبس به . والدليل على أن ما سموه «تنوين التمكن» ليس ذا دلالة على تمكن الاسم من اسميته، هو أن بعض الأسماء التي تقبل تنوين التمكن تدل على الفعلية حتى مع ورود هذا التنوين عليها، فتقول: أنا قاتلٌ زيدًا، أي سأقتله . وهذا هو الذي جعل الكوفيين يعدون اسم الفاعل دالاً على الفعلية لا الاسمية، فهل أغنى التنوين هذا الاسم في التمكن من الاسمية؟ الجواب: طبعًا لا . وما دام شأنه كذلك، فمن غير المنطقي أن يجعل ما ليس منه دليلاً على تمكنه من اسميته التي هي سمته وحقيقته وطابعه . إن تنوين التمكن هذا يتلبس «الأسماء المتمكنة» في تراكيب وسياقات معينة، فنقول: جاء رجل، واشتريت بيتًا . فما كان التنوين ليلحق «رجل،» وما كان التنوين ليلحق «بيتا،» إلا لورود كل منهما في موطن من التركيب يقتضي التنوين . ولذلك فإنهما في سياق آخر يتجردان من التنوين، فتقول: هذا رجل العلم، وزرت بيت محمد . فلو كان التنوين دليلاً على تمكن «رجل» و «بيت» من اسميتهما، لكان ملازمًا لهما، لا يفارقهما على كل حال، ولا يبرحهما في أي سياق، وذلك كما يكون الزمن جزءًا من الفعل، فيكون دليلاً عليه . وإذن، فالتنوين من مقتضيات التركيب، وليس جزءًا من بنية الكلمة . ولما لم يكن شأنه أن يكون جزءًا من بنية الكلمة، لا يصح في نظري أن يجعل دليلاً على تمكن الاسم من اسميته .

لكن قد يقال: إذا كان التنوين من مقتضيات التركيب، فلماذا يقال: جاء محمد، وجاء عمر، فتنون (محمد)، وتمنع (عمر) من التنوين؟ فالسياق واحد، وموقع كل واحد من هذين الاسمين ذو وظيفة واحدة في التركيبين . إذا قيل هذا، ومن الحق أن يقال، فمن الحق أن يجاب عنه أيضًا، بأن اللهجات العربية كانت تختلف في صرف بعض الكلم، ومنع بعضه الآخر من الصرف . وقد كان هذا في مرحلة متقدمة جدًّا وسابقة على نزول القرآن الكريم . والدليل على ذلك الاختلاف أمثلة كثيرة نجدها في تضاعيف كتب النحو واللغة والتفسير، فمن ذلك:

(ا) أن الأشموني ذكر مذاهب العلماء في (أحمر) إن سمي به رجل، أيصرف أم يمنع؟ أما أحد هذه المذاهب فجواز صرفه وترك صرفه سواء بسواء، ثم قال الأشموني: قاله الفارسي في بعض كتبه.[٨] وإذن، لا يكون صرفه إلا عملاً بلهجة تصرف ما تمنعه لهجة أخرى من الصرف. وما يكون منعه إلا أخذًا بلهجة من لا يصرف.

(ب) جاء في الأشموني أيضًا: «ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي: سلاسلاً وأغلالا وسعيرًا،» «قواريرا قواريرا،» وقراءة الأعمش بن مهران: «ولا يغوثا ويعوقًا ونسرًا.»[٩] ونسبت هذه القراءة أيضًا إلى الأشهب العقيلي.

إن هذا التخريج الذي ذكره الأشموني ينطلق من دعوى التناسب بين: «سلاسلا» و «أغلالا،» فتصرف «سلاسلا» لمجاورتها «أغلالا» المصروفة، وتصرف «يغوثا ويعوقا» لتناسبا «نسرا» المصروفة. ودعوى التناسب هذه مردودة بما هو آت:

- إنه مردود بما ذكره أبو حيان النحوي حين قال: «إنه جاء على لغة من يصرف جميع مالا ينصرف عند عامة العرب، وذلك لغة، وقد حكاها الكسائي وغيره.»[١٠] ثم أورد أبو حيان قول الزمخشري في وصف هذه القراءة بأنها مشكلة، واستدرك عليه فقال: «وكأن الزمخشري لم يدر أن ثمة لغة لبعض العرب تصرف كل مالا ينصرف عند عامتهم، ولذلك استشكلها.»[١١]

- دعوى التناسب مردودة أيضًا بما حكاه الأشموني نفسه حين قال: «وزعم قوم أن صرف مالا ينصرف مطلقًا لغة.»[١٢]

---

(٨) الأشموني، *شرح الأشموني*، جـ٢، ص٥٤٠.

(٩) الأشموني، *شرح الأشموني*، جـ٢، ص٥٤٢.

(١٠) أبو حيان النحوي الأندلسي، *البحر المحيط*، طـ٢ (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م)، جـ٨، ص٣٤٢.

(١١) أبو حيان، *البحر المحيط*، جـ٨، ص٣٤٢.

(١٢) الأشموني، *شرح الأشموني*، جـ٢، ص٥٤٢.

ـ لا وجه لدعوى التناسب هذه في قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾. وحتى يتبين لك ذلك انظر في الآيتين الكريمتين التاليتين من سورة الإنسان: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]. فالقراءة التي تصرف كلمتي ﴿قواريرا﴾ لم تأخذ التناسب بعين الاعتبار، بل لا وجه لهذا التناسب أصلاً، فكلمة ﴿أكواب﴾ مجرورة، وكلمتا ﴿قواريرا﴾ منصوبتان، فأين هو هذا التناسب الذي حملت عليه الآية الكريمة حملا؟ فإن قيل إن المقصود من التناسب هنا هو تناسب رؤوس الآي في السورة كلها، قلنا إن هذا غير صحيح أيضًا، لأن التنوين لا يوقف عليه أصلاً، وبذلك لا يصح القول إن صرف كلمتي ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾ في قراءتي نافع والكسائي قد كان للتناسب. الحق في نظري أنه ما كان إلا أخذا بلهجة من يصرف الممنوع من الصرف.

لقد أوشك بعض النحاة أن يقفوا على الطريق السوي في حل المشكلة، فقد أحسَّ بعضهم أن الإعراب، والصرف، والمنع منه، إنما هي سمات تركيبية، فلا ينبغي أن توصف الأسماء المعربة بأنها معربة في غير التركيب. وما ينبغي أن يوصف المصروف بأنه كذلك إلا في تركيب. ذكر السيوطي أن بعض النحاة جعلوا الأسماء قبل التركيب واسطة بين المعرب والمبني «فقد ذهب قوم إلى أنها واسطة لا معربة لعدم موجب الإعراب، ولا مبنية لعدم مناسبة مبني الأصل، واختاره ابن عصفور وأبو حيان.»(١٣)

ولما انتهى السيوطي إلى مناقشة المنصرف وغير المنصرف، قال كلامًا طويلاً ننقل منه ما يوقفنا على أبعاد المسألة دون بترها، قال السيوطي:

> قيل إن بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه. قال ابن جني في الباب المشار إليه: ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو: الرجل، وغلامك، وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون مصروفة، ولا مما يجوز للتنوين حلوله فيه. فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف كأحمر وعمر.

---

(١٣) جلال الدين السيوطي، *الأشباه والنظائر في النحو*، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م)، جـ١، ص٢٩١.

وكذلك التثنية والجمع على حدها، ليس شيء من ذلك منصرفًا، ولا غير منصرف، معرفة كان أو نكرة، من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها. فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها. . . وأما من قال: المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين، وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين، فإن التثنية والجمع، والمعرف باللام والإضافة، تخرج عن الحصر، فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة ثالثة: لا منصرفة ولا غير منصرفة.

وقال أبو علي: ما دخله اللام أو الإضافة من باب مالا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا عدمه، ولا أقول إنه منصرف، لأن المانع من الصرف موجود فيه، وهو شبه الفعل، وليس اللام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل. ولا أقول إنه غير منصرف، لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه، فإنها مانع من التنوين.

وقال ابن الحاجب: ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف وغير المنصرف حاصرة. وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر.(١٤)

هذا الذي نقله السيوطي عن النحويين، والذي مؤداه أن القسمة إلى منصرف وغير منصرف، ومالا يوصف بأنه أحدهما، يوضح لنا كثيرًا من جوانب هذه المسألة. وفيما يلي بيان ذلك:

١ ـ إن الإعراب والتنوين مسألتان تركيبيتان، بمعنى أن الأسماء لا تعرب إلا في تركيب، ولا تنون في غير تركيب. وهذا يعني باختصار أن التنوين إنما هو ناشيء عن تركيب. وحتى في التركيب، فإنه لا يرد فيه إلا حيث ينقطع الاسم عن الإضافة، والتعريف باللام، والتثنية، وجمع المذكر السالم. وإذا صح هذا، فلا ينبغي أن يجرنا هذا الحكم على الاسم الذي يقبل التنوين في تراكيب معينة، بأنه أرسخ موطئًا، وأشد تمكنًا في الاسمية، من الاسم الذي لا يقبل التنوين في التركيب نفسه. *فهما في الاسمية على سواء، وفي التركيب على خلاف*. ولا ينبغي أن يجعل هذا الخلاف مميزًا في درجات الاسمية وتمكنها، وإن كان لا بأس أن يحسب

(١٤) السيوطي، *الأشباه والنظائر*، ص ص٢٩٣-٢٩٤.

فرقًا بين هذا الاسم وذاك. لا بأس أن يحسب فرقًا، لا مميزًا دالا على تمكن اسم دون غيره في الاسمية.

٢ ـ إن الذي دعا النحاة إلى وصف الأسماء غير المنونة بأنها غير مصروفة، ولا مصروفة، حين لا يكون خلوها من التنوين بسبب المنع من الصرف، هو أنهم إذا قالوا بصرفها قيل لهم: فأين التنوين الدال على الصرف؟ وإذا قالوا إنها غير مصروفة، قيل لهم: فأين علة شبه الفعل؟ فحتى لا تنقض إحدى قاعدتين استخلصوهما، كان لابد من اللجوء إلى قاعدة ثالثة تجعل صرح القاعدتين السابقتين في مأمن من النقض.

إن اللجوء إلى جعل هذه الأسماء في مرحلة بين المرحلتين (لا هي مصروفة ولا هي غير مصروفة،) يسلم إلى القول إن الأسماء التي وصفت بأنها متمكنة، يمكن أن تخرج من تمكنها إذا لحقت بها لام التعريف، أو إذا أضيفت، أو إذا ثنيت، أو جمعت. وما دام بالإمكان إخراجها من تمكنها، فأين هو هذا التمكن؟

والحق في نظري، أن هذه الأسماء متمكنة من اسميتها، حين يكون معيار التمكن إشارة الاسم إلى مرجعه الدلالي سواء كان مصروفًا أو ممنوعًا من الصرف، أو معرفا بأل، أو مضافًا، أو مثنى، أو جمع مذكر سالما، أو منادى (نكرة مقصودة). ولما كانت الأسماء المعربة كلها متساوية في دلالتها على مرجعها، والإشارة إليه، فهي في نظري كلها متمكنة.

التنوين والتنكير

لما نظر النحاة في وظائف التنوين، وجدوا إحدى وظائفه دالة على التنكير، فكان «تنوين التنكير» أحد أقسام التنوين. وقد نظر النحاة في هذا القسم نظرة تقابلية دلالية، بل استخرجوه باعتبار التقابل الدلالي. والمقصود بالتقابل الدلالي، من وجهة لسانية معاصرة، إحداث النظر في متناظرين، فإن أدى تغير لفظي ما، في أحد النظيرين إلى إحداث تغيير في الدلالة، عدّت المقابلة تامة، وإلا كانت مقابلة غير تامة. وقد طبق النحاة هذا المفهوم لعملية المقابلة في دراسة ما سموه «تنوين التنكير» كما قلنا. فعند النظر في كلمتي (سيبويهِ) بالتنوين،

و (سيبـويهِ) دون تنـوين، فإن أول الاسمين، وهو المنون، يشير إلى كل من يتسمى بهذا الاسم، من غير أن يكون دالاً على شخص بعينه. فهو بذلك على درجة من الشيوع، وشيوعه قرين تنكيره في نظرهم. وأما سيبويه — غير منون — فإنه يشير إلى شخص بعينه، كأن يكون إمام أئمة النحو العربي، سقت جدثه غوادي المزن. فهذا التحديد يزيل الشيوع عن هذا الاسم، وزوال الشيوع قرين التعـريف في نظرهم. وكـذلك الشأن في المقابلة بين (صهٍ) بالتنوين، و (صه) دون تنوين، فإن أولاهما تعني طلب السكوت عن كل كلام. ولكن ثانيتهما تعني طلب السكوت عن كلام بعينه. وكذلك الشأن في كل من: (مه، وايه)، فتنوينهما قرين تنكيرهما، وعدم تنوينهما قرين ورودهما في سياق التخصيص والتحديد.

غير أن النحـاة لم يسمـوا هذا النـوع من التنـوين تنوين المقابلة، بل أطلقوا هذا المصطلح على نوع آخر من أنواع التنوين، وسنأتي على بيانه في موضعه من هذا البحث بإذن الله تعالى. على كل حال، فإن جمهور النحاة لم يذهبوا إلى أن يجعلوا كل تنوين علامة تنكير، وإنما جعلوه كذلك حين تكتمل المقابلة الدلالية. لا ينقض هذا الذي نقوله أن بعضهم قد ذهب إلى «أن تنوين رجل للتنكير، ورده ابن الحاجب ببقائه بعد جعله علما.»[١٥]

محصلة القول إذن، أن جمهور النحاة لم يذهبوا إلى القول بدلالة كل تنوين على التنكير، كما ذهب إلى ذلك إبراهيم مصطفى. ولكنهم إنما فعلوا ذلك، من أجل أن يسوغ لهم القول بوجود تنوين التمكن. فلو قالوا إن تنوين (رجل) هو تنوين تنكير، لتعارض هذا مع قولهم إنه تنوين تمكن. وإذن، فليكن تنوين التنكير مقصورًا على باب اسم الفعل سماعًا، وذلك مثل (صه)، وعلى العلم المختوم بـ (ويه) قياسا، ليكن هذا فكان.

ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن تنوين كل اسم دليل تنكيره، فقال: «ومعنى التنوين غير خفيّ، فهو علامة التنكير. وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم، هي (أل)، وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهي التنوين. وسترى اطراد هذا الحكم وتحققه فيما

---

(١٥) المدني، *الحدائق الندية* (مخطوط)، ص٤.

ينصرف من الأسماء ومالا ينصرف. وسيكون أوسع شقة للخلاف بيننا وبين النحاة في العلم، فهم يرون أن حقه التنوين، وأنه لا يحرمه حتى تتحقق فيه علتان من موانع الصرف. ونرى أنه لا ينون كما لا ينون غيره من المعارف، ولا يدخله علم التنكير حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير.»[١٦]

وقد وقف إبراهيم مصطفى وقفة طويلة عند تنوين العلم. فما دام التنوين علامة تنكير، فكيف يكون العلم نكرة وهو من المعارف؟ يقول إبراهيم مصطفى في الإجابة عن هذا التساؤل: «واستعمال العرب يشهد أنهم أحسوا في العلم نوعًا من التنكير، فقد استعملوه مضافًا، وأدخلوا عليه (أل). ولم يصنعوا هذا الصنيع بشيء من المعارف سواه.»[١٧] وأقوى الأدلة في نظر إبراهيم مصطفى على أن شيوع العلم ضرب من تنكيره، أن العلم إذا تعين تمام التعيين، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة (ابن)، وينسب إلى أبيه مثل: علي بن أبي طالب.[١٨] ونظرًا لأن الضمير، والإشارة، والموصولات، والمضاف، والمعرف بأل، والمنادى المعين لا يعتريها شيء من العموم والتنكير، فإنه لا يدخلها شيء من التنوين.»[١٩]

ولما اكتملت لدينا صورة المذهب الذي صار إليه إبراهيم مصطفى، فإن رأيه يمكن أن تتناثر حبات عقده، على النحو الآتي:

١ ـ إن الخطأ الذي وقع فيه إبراهيم مصطفى لا يقل عن الخطأ الذي وقع فيه جمهور النحاة، بل خطؤه أكبر من خطئهم. أما هم فقد قصروا المقابلة على ما كان من باب تنوين (سيبويه وصه). لقد قابلوا فأحسنوا، وضيقوا المقابلة فأخطؤوا. وأما هو فلم يتنبه إلى قضية

---

(١٦) مصطفى، *إحياء النحو*، ص ص١٦٥-١٦٦.

(١٧) مصطفى، *إحياء النحو*، ص ١٧٨.

(١٨) مصطفى، *إحياء النحو*، ص١٧٩.

(١٩) مصطفى، *إحياء النحو*، ص١٧٥.

المقابلة أصلاً. ولهذا كان من رأيه أن كل اسم منون في العربية، فإنما تنوينه قسيم تنكيره، حتى العلم فهو لشيوع التسمية به، يعتريه ضرب من التنكير الذي لا يزول عنه حتى يتم تعيينه بكلمة (ابن).

٢ ـ وأما ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أنه لا يجوز أن يدخل التنوين العلم مع تمام تحديده وتعيينه فغير مسلم البتة. والدليل على ذلك أن الأعلام التي ترد معينة تمام التعيين، تأتي منونة في تراكيب وسياقات مختلفة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الفتح، آية: ٢٩]. وقوله: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [سورة الأحزاب، آية: ٤٠]. وقوله: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ [سورة الأحزاب، آية: ٣٧]، وقوله: ﴿ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [سورة الأعراف، آية: ٧٥]، وقوله: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ [سورة نوح، آية: ١]، وغير ذلك كثير مما لا يمكن حصره.

التنويـــن والحـــذف

استخدم النحاة أيضًا أسلوب مقابلة الكلم بعضه ببعض في استخراج قسم آخر من أقسام التنوين، وهو القسم الذي سموه: «تنوين العوض،» إذ يمكن أن يحذف حرف أو أكثر من الكلمـة، بل يمكن أن يحذف عدد من كلمات الجملة، ثم يكـون التنـوين إشارة إلى حذفها، وعوضًا عنها في الكلمة أو الجملة. لقد لاحظوا مثلاً أن كلمة (قاض) تكون (قاضي) عندما تكون مضافة، وتكون (قاضيًا) في حال النصب. فانتهوا إلى أن الياء قد حذفت من (قاض) عندما تكون مرفوعة أو مجرورة. وأما في حالة النصب، فإنها تبقى ولا تحذف.

وقـد عرض Michale Brame في دراستـه للنـظم الصوتية في اللغة العربية للتغيرات الصوتية التي تطرأ على الكلمات التي تعل إعلال (قاض)، وواقع التنوين فيها. وفيما يلي بيان ما ذهب إليه مبينًا بالكتابة الصوتية:[٢٠]

---

(٢٠) انظر: Michale Brame, "Arabic Phonology," Ph. D. dissertation, M.I.T., 1970, p. 55.

حالة الرفع	حالة الجر	التفسير
rāmiy + u + n	rāmiy + i + n	
rāmi + u + n	rāmi + i + n	بحسب قانون حذف الصوت الانزلاقي y
$ra^{\bar{}}mii + n$	———	بحسب قانون مماثلة i
rāmin	rāmīn	بحسب قانون الإطالة
rāmin	rāmin	بحسب قانون التقصير

نفهم من جدول التحولات المثبت أعلاه، أن التنوين لم يكن عوضًا عن الياء، لا في حالة الرفع، ولا في حالة الجر، فإن الأصل في التنوين أن يوجد في موطن وروده، فكما يرد الكاتب منونًا في مثل: هذا كاتب، ورأيت كاتبًا، لابد أن نتصور «رامي» منون الأصل، إذ الأصل أن تقول: جاء رامي rāmiyun . وإنما لم يكن التنوين عوضًا عن الياء، لأن العوض يعني أن يحل شيء مكان شيء آخر، وليس شيء من ذلك واردًا في مسألة المنقوص المعتل في حالتي الرفع والجر. وإذن، فالتنوين أصل في المنقوص المرفوع أو المجرور، فهو ليس عوضًا عن الياء، وإنما حذفت الياء للتخلص من الثقل الناشيء عن حذف الحركة التي كانت على الياء، ثم تحول الياء من حالة اللين إلى حالة المد.

أما إذا أخذنا برأي Brame في تصور خطوات التحول الفونولوجي، كانت تفاصيلها كما هي مبينة فيما هو آت:

أولاً: حالة الرفع

١ ـ التحول من: rāmiyun إلى: rāmiun . وتسمى هذه المرحلة مرحلة إسقاط الصوت الانزلاقي، وهو هنا الياء، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة الفونولوجية التالية:

$$u \text{ ——— } i \;/\; \theta \leftarrow y$$

وتقرأ المعادلة هكذا: «يسقط الصوت الانزلاقي y في الموقع الذي يكون فيه مسبوقًا بكسرة ومتبوعًا بضمة. «والداعي إلى هذا التحول هو أن الصوت الانزلاقي قد وقع بين حركتين. ونظرًا لأن هذا الوقوع يجعل النطق عسيرًا، فإن الصوت الانزلاقي يسقط لتخفيف النطق.

٢ ـ التحول من : rāmiun إلى : rāmiin . ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة مماثلة الضمة للكسرة، إذ تنقلب الضمة إلى كسرة، لتماثل الكسرة التي قبلها. ويمكن تمثيل هذا التحول بالمعادلة الفونولوجية التالية :

$$\text{_____}\ i / i \leftarrow u$$

«تتحول الضمة إلى كسرة في الموقع الذي كانت فيه مسبوقة بكسرة.» تجتمع هنا كسرتان فتكونان حركة طويلة واحدة. وهي ليست مرحلة مستقلة كما تصور Brame ، فإن الكسرتين في الحقيقة ياء مد. ولذلك لا يوجد إطالة هنا، لأن اجتماعهما في ذاته إطالة.

٣ ـ التحول من الحركة الطويلة إلى القصيرة، أي من : ramīn إلى : rāmin . وتسمى هذه المرحلة مرحلة تقصير الحركة الطويلة. والداعي إلى هذا التحول هو أن الحركة الطويلة تكون متبوعة بتنوين في المقطع نفسه، فتقصر الحركة الطويلة، تخفيفًا للنطق. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة الفونولوجية التالية :

$$[+\text{تنوين}]\ \text{_____}\ c / i \leftarrow \bar{i}$$

«تتحول ياء المد إلى كسرة، بسبب كونها مسبوقة بصامت ومتبوعة بتنوين في المقطع نفسه.»

ثانيًا: حالة الجر

١ ـ التحول من : rāmiyin إلى : rāmiin . والداعي إلى هذا التحول هو وقوع الصوت الانزلاقي y بين كسرتين فتسقط. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة الفونولوجية التالية :

$$i\ \text{_____}\ i / \theta \leftarrow y$$

«يسقط الصوت الانزلاقي إذا كان واقعًا بين كسرتين.»

ويمكن جمع التحول في هذه المرحلة مع المرحلة الأولى من حالة الرفع، لينتج عن ذلك قانون خاص بحذف الصوت الانزلاقي. ويمكن تمثيل هذا القانون بما هو آت :

$$u _____ i / \theta \leftarrow y \quad (١)$$

$$i _____ i / \theta \leftarrow y \quad (٢)$$

$$(u) _____ i / \theta \leftarrow y \quad (٣)$$

$$(i)$$

«يسقط الصوت الانزلاقي إذا كان مسبوقًا بكسرة ومتبوعًا بضمة أو كسرة.»

٢ ـ التحول من: rāmiin إلى: rāmin. وهذه مرحلة تقصير أيضًا. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة الفونولوجية التالية:

$$c / i \leftarrow \bar{i} _____ [+ \text{تنوين}]$$

وهـو القـانون نفسه الذي تمثله المرحلة الثالثة من حالة الرفع. وهذه المراحل تنطبق على المنقوص الواوي انطباقها على المنقوص اليائي.

إذن، فالتنوين في الأسماء المنقوصة، ليس عوضًا عن الياء أو الواو. وإذا كان الأمر كذلك، فعلام يدل التنوين في هذه الأسماء؟ علينا أن نتذكر ما كنا قد أكدناه من أن التنوين ابن التركيب. ولما كان شأنه كذلك، فإن معانيه ستختلف باختلاف موقعه من التركيب، فإذا قلت مثلاً: في المدينة قاض يحارب الظلم، فإنك لا شك تعني أمرًا غير الأمر الذي تعنيه عندما تقول: ما جاء قاض إلى المحكمة اليوم. وإذا قلت: لك في الخير مساع، فلا شك أنك تعني أمرًا غير الذي تعنيه عندما تقول: إنك في الخير ساع. ما المقصود من التنوين في هذه التراكيب وغيرها؟ ذلك أمر سنكشف النقاب عنه عندما نفصل القول في دلالات التنوين، وهي أهم أهداف هذا البحث.

تذكر كتب النحو صورة أخرى من صور تنوين العوض، وهي الصورة المتمثلة في تنوين (إذ)، المسبوقة بظرف زمان، وذلك مثل: يومئذ، ساعتئذ، لحظتئذ، عامئذ، وغير ذلك. والذي أراه في هذه المسألة، أن التنوين يدل على الزمن لا غير.

التنويـــن والجمـــوع

ثلاثـة جموع لا يتـأتى لها التنـوين من مدخل: جمع المذكر السالم، وصيغة منتهى الجموع، وجمع التكسير الذي ينتهي بألف وهمزة زائدتين مثل: شعراء، فإذا كانت الهمزة أصلية، كما في: نبأ، وعبء، صرف الجمع: أنباء وأعباء. وقد عد ابن مالك الألف في مثل: شعراء للتأنيث فقال:

وألف التأنيث مطلقًا منـع صرف الذي حواه كيفما وقع

وما عدا ذلك فيلحق بها التنوين جميعًا.(٢١)

وقد ظن النحاة أن التنوين الذي يلحق جمع الإناث، يقابل النون في جمع المذكر السالم، مع أنه لا وجه للمقابلة، حين تكون المقابلة بالمعنى الذي أوردناه، ونحن نناقش علاقة التنوين بالتنكير. لقد أطلق القوم على التنوين الذي يلحق جمع الإناث، مصطلح: «تنوين المقابلة.» وإنما ننكر أن يكون للمقابلة وجه هنا، لأن التغيير في الدلالة ليس ناجمًا عن التنوين وجودًا وعدما. إن الفرق بين كلمتي (مسلمون) و (مسلمات) مثلاً، ناجم عن أمرين لا ثالث لهما. أما الأمر الأول، فهو اختلاف اللاحقة التي تلبست بكل منهما. أما جمع المذكر السالم، فاللاحقتان اللتان تنالانه هما: الواو والنون، والياء والنون. وأما جمع الإناث فالألف والتاء. وهكذا فإن كل جمع في مسرب مواز للمسرب الآخر. وأما الأمر الثاني، فهو أن الخلاف بين الجمعين متأت من الخلاف بين مفرديهما. ولهذا، كان من المعقول أن يقابلوا بين المفـرد المذكر المنون وجمعه، وكان من المعقول أن يقابلوا بين المفردة وجمعها، وتكون المقابلة هنا وهناك وجه، ولكنهم لم يفعلوا، واكتفوا بأن يتلمسوا وجه التقابل بين النون في جمع المذكر السالم، والتنوين في جمع الإناث، فجزاهم الله خيرًا على كل حال.

التنوين في التركيب ودلالاته

نضع بين يدي القارىء العربي ملخص رأينا في مسألة التنوين فنقول:

---

(٢١) يستثنى من ذلـك كلمـة (أشياء)، فإنها تمنـع من الصرف، وأغلب الـظن أنها — في العـربية المشتركة — من بقايا لهجة كانت تصرف على نحو ما عرفنا.

١ ـ إن تفسير ظاهرة التنوين مرتبط أصلاً بورود هذه الظاهرة في التراكيب المختلفة. وهذا فارق أساسي بين هذا البحث والأبحاث التي تناولت هذه الظاهرة بالدرس والتحليل.

٢ ـ عند النظر في التراكيب المتناظرة بصورة تقابلية، يظهر لنا مدلول التنكير في تركيبٍ، فقط باعتبار تقابله مع تركيب آخر. فعندما نقول:

هـذا رجل علمٍ و هذا رجل العلم

فإن التنوين في كلمة (علم) دال على التنكير، باعتبار تقابل التركيبين السابقين فقط. ولكن المعنى سيختلف لو أننا نظرنا في التركيب الأول، بقطع النظر عن مقابلته بالتركيب الثاني، إذ سيكون معنى التنوين تعظيم كلمة (علم)، وهو تعظيم يهدف إلى تعظيم الشخص المشار إليه، أو المتحدث عنه. وبذلك يكون التعظيم أحد المعاني التي ينصرف إليها التنوين.

ولننظر الآن في التركيبين التاليين:

يا سـائقًا و ياسـائقُ

إن التنوين الذي لحق كلمة (سائقًا) يدل على التنكير، باعتبار وجه المقابلة بين التركيبين: يا سائقًا ويا سائق. وهذا هو المعنى الذي تنبه إليه النحاة، فسموا المنادى الأول: نكرة غير مقصودة، وسموا المنادى الثاني: نكرة مقصودة. وهذا المعنى هو الذي تشبث به إبراهيم مصطفى، ليثبت أن التنوين قرين التنكير على كل حال، وفي كل مقام.

غير أنه عند عدم اعتبار التقابل بين التركيبين السابقين، لا يصح أن يقال إن التنكير هو المقصود من تنوين المنادى: سائقًا، إذ يمكن أن ينصرف التنوين ساعتئذ إلى الإفراد، والدليل على ذلك أنه قد يكون في ذهن المتكلم تقابل بين أفراد المنادى، وتثنيته، أو جمعه، وذلك كالتقابل بين جمل النداء الثلاث الآتية، أو بين اثنتين منها:

يا سائقًا ياسائِقَيْنِ يا سائِقينَ

فإذا وجه النداء إلى المنادى، باعتبار كونه مفردًا، صحت المقابلة بين جملة النداء الأولى، وأية جملة من الجملتين الأخريين. وفي هذه الحالة يكون التنوين دالاً على الإفراد. وهذا

ينفي ما كان إبـراهيم مصـطفى قد ألح على تأكيده، حين قال إن التنوين الذي يلحق المنادى، يدل على التنكير، هكذا بإطلاق.

على كل حال، فإن دلالـة التنوين على الإفراد يمكن أن تظهر في مثل قولك: في مكتبتي كتاب لم أقرأه. إنك هنا تعني الإفراد المبهم، فكأنك قلت: في مكتبتي كتاب واحد لم أقـرأه. ويظهر هذا المعنى في مثل قولك: زارني رجل لا أعرفه. فأنت هنا تعني رجلاً واحـدًا. والدليل عليه أن قولك هذا يصح أن يقابل بجملة أخرى، كهذه مثلاً: زارني رجلان لا أعرفهما، أو جملة كهذه: بل زارني رجال لا أعرفهم.

وقد يكون التنوين الذي يلحق المنادى النكرة (غير المقصودة)، للدلالة على قطع المنادى عن الإضافة، إذا نظر إليه باعتباره علامة على قطع المضاف عن الإضافة. ويظهر هذا المعنى من تقابل جملتي النداء التاليتين:

يا سـائقًا يا سـائق السيارة

وقد يكون للدلالة على حذف المفعول أو ما يقوم مقامه في الدلالة. ويظهر هذا المعنى من تقابل جمل النداء الآتية:

يا قارئًا يا قارئًا كتابَه
يا مُكَرَّمًا يا مُكَرَّمًا أبوه

٣ ـ تحصلت لدينا حتى الآن، بعض دلالات التنوين، وهي: التنكير، والتعظيم، والإفـراد، والقطع عن الإضافة، وحذف المفعول أو ما يقوم مقامه. ولكن ثمة دلالات أخرى استخلصناها باستقراء النصوص، ومن جملتها هذه:

(ا) الدلالة على عموم الجنس: تستفاد دلالة التنوين على عموم الجنس، من بعض السياقات التي يكون التنوين فيها إشارة إلى دخول الاسم المنون في عموم جنسه، وذلك كما في: هذا رجل لا يقرأ كتابًا. فإن التنوين في (كتابًا) إشارة إلى دخول هذه الكلمة في عموم

الجنس. فالجملة على إيقاع: هذا لا يقرأ أي كتاب. ويظهر هذا المعنى من تنوين المفعول المطلق الدال على توكيد عامله، وذلك كما في: قتل الجندي العدو قتلاً، فأنت هنا تعني جنس القتل لا مثيله.

(ب) الإبانة: ويظهر هذا المعنى في تنوين النعوت والأحوال، وتنوين النائب عن المفعول المطلق، وذلك كما في: هذا الكتاب يفيد قارئه جدًا.

(جـ) الدلالة على التذكير: الفرق الأساسي بين الأعلام المذكرة والمؤنثة في العربية، هو أن الأعلام المؤنثة لا تنون. لا يشذ عن ذلك إلا المؤنثة الثلاثية الساكن وسطها، فيجوز فيها الصرف والمنع، كهند، ودعد، وغيرهما. وهذا في نظرنا أثر من آثار الاختلاف اللهجي، بمعنى أن بعض العرب كانوا يصرفون العلم المؤنث الثلاثي، إذا كان ساكن الوسط، فكان مما أخذته العربية المشتركة، وأجرت عليه حكم الجواز. فهذا إذن من آثار تلك اللهجة في العربية الفصيحة المشتركة. ولذلك لا يجوز أن يعد دليل نقض لما انتهينا إليه.

وأما الأعلام المذكرة، فأغلبها في العربية المشتركة منون، يشذ عن ذلك ما وجد فيه سبب من أسباب المنع من الصرف. ويحتمل أن يكون المنع من الصرف بقية من بقايا لهجات عربية قديمة كانت تمنع من الصرف، فكان ذلك مما انتقل إلى العربية المشتركة. وقد فرغنا من مناقشة هذه القضية في موطن سابق من هذا البحث.

مرة أخرى، الأصل في الأعلام المذكرة أن تنون، والأصل في الأعلام المؤنثة أن تكون غير منونة. وما جاء على خلاف ذلك، فإنما هو أثر من الاختلافات اللهجية. وذلك أمر لا يكون في ذاته ناقضًا للنتيجة التي انتهينا إليها.

وإذن، فإن تنوين الأعلام المذكرة يعطينا وظيفة دلالية أخرى للتنوين، وهي التذكير، بدليل أن المقابلة بين الأعلام المذكرة والمؤنثة في التركيب، تجري صحيحة مستقيمة.

وهذا خلاف ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى عندما قال إن الأصل في العلم ألا ينون، ولك أن تنونه. نحن نقول: (ا) الأصل في كل علم مذكر أن تنونه؛ (ب) الأصل في كل علم مؤنث أن تمنعه؛ (جـ) ما ورد من أعلام مذكرة غير منونة فأثر من آثار الاختلافات اللهجية في العربية المشتركة.

ومن الضروري أن نتنبه إلى أن هذا لا ينطبق إلا على الأعلام، ولا ينسحب على سائر الأسماء. فكأن العرب أرادت أن تميز العلم المذكر بمميز عن الأعلام المؤنثة. فكان هذا المميز هو التنوين. ولا أدل على ذلك من قولهم في تفسير صرف (قريش) في قوله تبارك وتعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴾ [سورة قريش، آية: ٢]، أن المراد هنا حي قريش، لا القبيلة. وعلى ذلك، فإن هذه الكلمة تطلق على القبيلة فتمنع، وعلى الحي فتصرف، هكذا مثلا:

قريشُ من أشهر القبائل العربية	(دون تنوين)
رجـــال قريشٍ أشـــداء	(بالتنوين)

وأما الأسماء الأخرى — غير الأعلام — فإنها تنون، ويكون تنوينها دالاً على معنى من معاني التنوين. فإذا قلت مثلاً: ليس في الأرض شجرة، فأنت هنا تعني عموم الجنس، ولا تعني الإفراد، اللهم إلا أن تكون قد أردت المقابلة بين الإفراد والتكثير، وذلك كما في: ليس في الأرض شجرة واحدة بل شجر كثير. فأنت هنا تعني الإفراد ولا تعني الجنس، أي أنك تكون قد نفيت الإفراد من حيث أنه كذلك، لتثبت الكثرة. فإذا قلت: زرعت في الأرض شجرة، فإنك تعني بذلك الإفراد أيضًا.

(د) كمال الوصف: وهذا كثير في التراكيب العربية، وذلك مثل قولك: هذا رجل، وذلك حين تقصد أنه رجل حقًا، فيكون التنوين دالاً على كمال الوصف، ومن دلالة التنوين على ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ ﴾ [سورة المؤمنون، آية: ٢٠].

(هـ) التكثير: وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [سورة الكهف، آية: ٦٠]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ۝١٩ ﴾ [سورة النبأ، آية: ١٩].

(و) الإبهام: وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا﴾ [سورة يونس، آية: ١٦]. وإنك لتقول: قضيت عمرًا وأنا أعمل في هذه المؤسسة، وتريد بذلك إبهام المدة التي قضيتها من أجل أن توحي بطولها.

(ز) التبعيض: وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾﴾ [سورة النبأ، آية: ٤٠]، أي بعض التراب.

٤ ـ إن لعدم اجتماع التنوين ولام التعريف في كلمة واحدة تفسيرًا آخر غير الذي ذهب إليه إبراهيم مصطفى. لقد عرفنا أنه كان حريصًا على إثبات دلالة التنوين على التنكير — هكذا بإطلاق أيضًا. ولما كانت اللام للتعريف، فإنها نقيض التنوين. فهما نقيضان ولا يجتمعان في موطن. وليس هذا رأي إبراهيم مصطفى وحده، ولكنه رأي النحاة جميعًا. وهو على شيوعه، وقوة سلطانه في النفوس، يمكن نقضه بالمنطق نفسه الذي حاول فيه إبراهيم مصطفى أن يجعله سبيلا لإثبات نظريته. وأما نحن فنقول:

لا تخلو لام التعريف من أن تكون جنسية أو عهدية. أما الجنسية فمثل التي في الجملة الآتية: الكتاب مفيد. وأما العهدية فمثل التي في الجملة الآتية: هذا الكتاب مفيد. فإذا نظرنا في الجملة الأولى، وجدناها لا تحدث إخبارا حول كتاب بعينه، بل حول جنس الكتاب، فكأنها تعني: كل كتاب مفيد. فاللام الجنسية إذن، أدخلت (الكتاب) في إطار الشيوع والعموم، وأخرجته من إطار التخصيص والتحديد.

من هنا سنشرع في مناقشة عدم اقتران التنوين ب (أل) جنسية وعهدية. وفيما يلي بيان ذلك:

١ ـ عدم اقتران التنوين باللام الدالة على الجنس: قلنا إن (الـ) الدالة على الجنس تدخل الاسم في عموم جنسه. وهذه هي الوظيفةُ نفسها التي يؤديها التنوين الدال على الجنس. وحتى يتبين لنا ذلك بصورة أوضح، لننظر في الجملتين التاليتين:

هـذا رجـل لا يحب الكتاب
هـذا رجـل لا يحب كتابا

إن الدلالة على الجنس مستفاد من الجملتين السابقتين جميعًا. فكأنك تعني بالجملة الأولى: هذا رجل لا يحب أي كتاب، وهو المعنى نفسه المستفاد من الجملة الثانية. وبذلك تكون دلالة التنوين على الجنس في الجملة الثانية، مساوية أو قريبة من دلالة اللام على الجنس في الجملة الأولى. وهكـذا تكـون العـربية قد تجنبت الجمع بين اللام الدالة على الجنس، والتنوين الدال عليه أيضًا في كلمة واحدة.

وأما عدم اقتران لام الجنس بالتنوين الذي يلحق الأعلام، فهو أوضح من أن يحتاج إلى مزيد من القول، فتنوين الأعلام المذكرة، كما عرفنا، يشير *إلى تذكيرها لا إلى تنكيرها*. واللام الدالة على الجنس تدخل الاسم في جنسه الذي ينتمي إليه. ولما كان تذكير العلم جزءًا من جنسه، فإن اجتماع التنوين الدال على التذكير، واللام الدالة على الجنس، في كلمة واحدة، يؤدي إلى شيء من التضارب، ولا يؤدي إلى إحداث دلالة جديدة، فتجنبته العربية.

ولا نخرج عن هذا المبدأ في تفسير عدم اجتماع لام الجنس والتنوين في كلمة واحدة. وحتى لا نطيل القول في هذه المسألة، سنقتصر على مناقشة ثلاث وظائف يؤديها التنوين وهي: التميز، والتكثير، والإبهام، وهي وظائف كنا قد شرحناها، ولكننا سنتحدث عن سبب عدم اجتماعها مع اللام الدالة على الجنس في كلمة واحدة.

أمـا التميز فلاشـك أن ثمة تضاربًا بينه وبين المعنى الذي تؤديه اللام الدالة على الجنس. فإنك عندما تقول مادحًا: هذا رجل، فإنك تريد أن تميز الرجل بخصوصية على عموم جنسه. واجتماع لام الجنس مع التنوين الدال على التميز، يسلب من كلامك المعنى الذي ترمي إليه، فتجنبته العربية.

وأما عدم اجتماع اللام الدالة على الجنس، مع تنوين التكثير، فلأن لام الجنس تحمل

الكثرة بين طياتها، وكذلك تنوين التكثير. فما قيمة اجتماعهما في كلمة واحدة إذن؟ لقد تجنبت العربية جمعهما في كلمة واحدة، وهما يؤديان وظيفة واحدة.

وأما عدم اجتماع تنوين الإبهام ولام الجنس، فلأن كون الكلمة دالة على عموم جنسها يعني كونها مبهمة غير محددة. وهذا المعنى يتأتى من اللام وحدها، مثلما يتأتى من التنوين الدال على الإبهام وحده. ولما كان الأمر كذلك، فقد تجنبت العربية جمع أمرين في كلمة واحدة، وهما يدلان على شيء واحد.

٢ ـ عدم اقتران التنوين باللام العهدية: إذا نظرنا في الاسم الذي يلحق به التنوين الدال على عموم الجنس، استطعنا تفسير عدم اجتماع هذا اللون من التنوين مع لام العهد في كلمة واحدة. فالمقصود من إنشاء الجنس أصلاً، هو إخراج الاسم من دائرة الخصوص إلى دائرة العموم. ولام العهد تهدف إلى إخراج الاسم من دائرة العموم إلى دائرة الخصوص. وهكذا، فإن اجتماع لام العهد والتنوين الدال على الجنس، يؤدي إلى تناقض، وقد تجنبته العربية.

وأما عدم اجتماع لام العهد مع تنوين الإبانة فلأمر آخر. فإن تنوين الإبانة هذا يدخل الاسم في دائرة البيان إدخالاً عامًا. فأنت عندما تقول: هذا كتاب مفيد، فإن الصفة (مفيد) داخلة في دائرة الإفادة دخولاً عامًا. ولكن لام العهد تدخله في دائرة الخصوص، وذلك كما في: هذا هو المفيد، كأنك تقول: هذا هو المفيد حقًا. ولكنك عندما قلت: «مفيد،» في الجملة الأولى، فقد وصفته وصفًا عامًا، من غير أن تكون الفائدة متميزة بالضرورة.

وأما عدم اجتماع لام العهد مع تنوين الإبهام فلسبب آخر. فقد ذكرنا أنك عندما تقول: قضيت عمرًا، فإنما تقصد أن تبهم مدة العمر، من أجل أن توحي للسامع بطولها. ولكنك إذا أدخلت لام العهد فقلت: قضيت العمر، أذهبت هذا القصد. ولذلك لا يصح اجتماع لام العهد مع تنوين الإبهام في كلمة واحدة.

وأما عدم اجتماع لام العهد مع تنوين الإفراد، فلإزالة تناقض يمكن أن ينشأ من اجتماعهما. فإنك إذا قلت: هذا لا يقرأ كتابًا، فأنت تصف الرجل بأنه لا يقرأ أي كتاب، مهما كانت صفته. وأما إذا قلت: هذا لا يقرأ الكتاب، فقد خرجت به إلى دائرة التخصيص، إذ أنك بذلك تعني كتابًا معينًا. واجتماع التعميم والتخصيص في كلمة واحدة ضرب من التناقض، ولذلك عزفت عنه العربية.

وكذلك الشأن في اجتماع تنوين التكثير ولام العهد، فإن تنوين التكثير من شأنه أن يصرف ذهن السامع إلى كثرة لا تصير إليها لام العهد. ولهذا، فاجتماع تنوين التكثير ولام العهد غير سائغ، وقد عزفت عنه العربية.

هذا إذن، هو سبب عدم اجتماع التنوين واللام، والسبب الذي ذهب إليه إبراهيم مصطفى ليس بصحيح.

A New Perspective in the Interpretation of *Tanwīn* "Nūnation" in Arabic

Samir Steitiya
Associate Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan

Abstract. This study aims at extracting characteristics of *tanwīn* "nūnation" in Arabic. It is divided into the following subzones: nūnation and noun, nūnation and indefiniteness, nūnation and plurals. In each one of these subzones many ideas were discussed and clarified. For instance, nūnation was claimed by some modern grammarians to be an indefinite marker. This study proves that nūnation can be an indefinite marker only when it can be contrasted with its counterpart, i.e. the definite marker. When this contrast does not take place, nūnation cannot be claimed to be an indefinite marker.

The main idea of this study is to prove that nūnation can be correctly interpreted when being considered as a part of the sentence. It is considered in this paper as a syntactic phenomenon. Accordingly, many meanings have been extracted from modern and classical Arabic usages. These meanings have been called, in this paper, the meanings of nūnation.